اتفاق المصادقة على أسعار المواد النفطية

خلال فترة محددة

بين حكومة المملكة المغربية

و قطاع المواد النفطية

حكومة المملكة المغربية (الحكومة) ممثلة ب :

- وزير الداخلية
- وزير الإقتصاد والمالية
- وزير التجهيز والنقل و اللوجيستيك
- وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي
- وزير الطاقة والمعادن والماء و البيئة
- الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

وقطاع المواد النفطية ممثل ب:

- جمعية النفطيين للمغرب
- الشركة المغربية لصناعة التكرير (سامير)

الحكومة ومجموعة النفطيين للمغرب وشركة سامير، يُسَمَّوْن جميعهم بعده الأطراف الموقعة :

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
رئيس الحكومة

ديباجة

- بناء على الدستور ولاسيما المواد 35 و36 منه ؛
- وبناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛ ولا سيما المادة الخامسة منه؛ وعلى المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون 104.12 المذكور ؛
- واستنادا لقرار الحكومة بالحدف النهائي للدعم الموجه للغزوال ابتداء من 31 دجنبر 2014 ، وفي افق تحرير أسعار المواد النفطية؛
- و بطلب من الشركات النفطية ،

و أخذا بعين الإعتبار :

- أهمية القطاع النفطي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛
- الإستثمارت المبرمجة من لدن شركات القطاع النفطي من أجل مواكبة التطور المضطرد للإقتصاد الوطني و تلبية الحاجيات المتزايدة من المواد النفطية؛
- المجهودات التي تم بذلها لتنمية هذا القطاع ؛
- استراتيجية القرب التي تعتمدها شركات القطاع لتوفير حاجيات المستهلكين ومستعملي المواد النفطية؛

وحرصا من الأطراف على ضمان تموين البلاد في احسن الظروف، والحفاظ على مصالح المستهلك وضمان منافسة سليمة بين الفاعلين الاقتصاديين العاملين على جميع المستويات في القطاع النفطي.

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
رئيس الحكومة

تلتزم الحكومة ومجموعة النفطيين للمغرب وشركة سامير بما يلي:

المادة الأولى : المرحلة الانتقالية

يلتزم الأطراف بتفعيل الإجراءات المحددة في المواد 2 و3 من هذا الاتفاق، في ظرف مرحلة انتقالية تبتدئ من فاتح يناير 2015 وتنتهي في 30 نونبر 2015.

المادة 2 – التزامات الحكومة

تلتزم الحكومة اثناء المرحلة الانتقالية من خلال القطاعات الوزارية المعنية، بما يلي:

1. اتخاد كل الإجراءات المناسبة من أجل تشجيع الإستثمارات في القطاع النفطي التي تهدف إلى:

-احداث قدرات جديدة لإستقبال و تخزين المواد النفطية؛

-احداث خطوط انابيب تربط بين مصادر الإنتاج و التزويد ونقط الاستهلاك الرئيسية؛

-تطوير وتوسيع البنية التحتية للموانئ.

2. مواكبة مهنيي القطاع، خلال الفترة الإنتقالية، طبقا للمادة الأولى أعلاه، في تحديد أسعار بعض المواد النفطية.

وسيتم الإعلان عن الأسعار ليلة الأول و السادس عشر من كل شهر بقرار وزاري مرفق ببنية الاسعار ؛

3. فرض احترام جميع شركات التوزيع لمعايير متجانسة (موحدة) لجودة المواد والخدمات المقدمة للمستهلكين؛

4. ضمان الحفاظ على المقاييس والمعايير المتعلقة بمحطات الوقود ومستودعات المواد النفطية؛

5. اقتراح اجراءات تضمن تعامل خاص للشركات النفطية أخذا بعين الإعتبار الإستثمارات المنجزة إلى اليوم؛
6. العمل، بدعم من الحكومة وفي اطار جاد، على فتح حوار بناء مع محطات الوقود لارساء علاقات التعاون من اجل مصلحة الوطن.

المادة 3 – التزامات مجموعة النفطيين للمغرب وشركة سامير:

تلتزم مجموعة النفطيين للمغرب وشركة سامير، خلال الفترة الانتقالية، بما يلي :

1. مواصلة الشركات العاملة بالقطاع برامج الاستثمار وخلق فرص الشغل من اجل مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وخصوصا:
   - احداث طاقات جديدة لاستقبال وتخزين المواد النفطية؛
   - احداث محطات وقود جديدة من اجل تحسين الشبكة الوطنية للتوزيع، طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
2. ضمان تموين السوق الوطني بالمواد النفطية في احسن الظروف؛
3. تسويق الغازوال10 ببم بدلا من 50 ببم بعد انقضاء المرحلة الانتقالية، و ذلك حفاظا على البيئة،
4. احترام معايير متجانسة (موحدة) لجودة المواد والخدمات المقدمة للمستهلكين؛
5. ضمان الحفاظ على المقاييس والمعايير المتعلقة بمحطات الوقود ومستودعات المواد النفطية؛
6. الالتزام بقواعد اشهار الأسعار طبقا للنصوص التنظيمية المعمول بها؛
7. احترام أسعار البيع المحددة في اطار هذا الاتفاق كأسعار قصوى.

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
رئيس الحكومة

المادة 4 – دخول مقتضيات هذا الاتفاق حيز التنفيذ:

تمت الموافقة والتوقيع على هذا الإتفاق تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 26 دجنبر 2014 واصبح ملزما لجميع الأطراف.

وزير الإقتصاد والمالية

وزير الإقتصاد و المالية

إمضاء: محمد بوسعيد

وزير الداخلية

وزير الداخلية

محمد حصاد

وزيرالتجهيزوالنقل واللوجيستك

وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك

عزيز رباح

وزير الصناعة والتجارة والإستثمار و الإقتصاد الرقمي

وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي

إمضاء: مولاي حفيظ العلمي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة و الحكامة

محمد الوفا

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

إمضاء: عبد القادر اعمارة

الشركة المغربية لصناعة التكرير

(سامير)

Jamal M.BA-AMER

Directeur Général

جمعية النفطيين للمغرب

G. P. M.
42, Rue Imam Mouslim
NAPHT CLUB CASABLANCA
Tél: 98.32.77/99.09.50
Fax: 99.17.51